AL SHARQ
Strategic
Research
الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية

أوراق بحثية

علي نجات

فبراير ٢٠٢٢

مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية

علي نجات: كاتب وباحث إيراني متخصّص في شؤون الشرق الأوسط، حصل على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جامعة العلامة الطباطبائي في طهران. يعمل حاليًا مدرسًا زائرًا في جامعة بيام نور الإيرانية، ومدير وحدة دراسات التطرف والإرهاب في مؤسسة طهران للتعاون الأمني الدولي، وباحثًا في مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط. تشمل اهتماماته البحثية: السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط، والأزمة السورية، والحركات الإسلامية في العالم العربي. له عدد من الكتب والأبحاث باللغة الفارسية والعربية والإنكليزية، منها: «الشرق الأوسط: الآن والمستقبل»، و«الأزمة السورية: الجذور والأبعاد والعواقب»، و«الأزمة السورية والفاعلون الإقليميون»، و«داعش من النشوء إلى الانحدار»، و«السلفية السورية»، و«بوكو حرام: من الدعوة السلمية إلي الجهاد المسلح».

المحتوى

الملخَّص	٤
المقدمة	٥
أسباب التوتر في العلاقات الإيرانية الإماراتية وسياقاته	٩
أسباب خفض التصعيد في العلاقات الإيرانية الإماراتية ودوافعه	١٤
الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية الإماراتية	١٨
الخاتمة	٢٤
المراجع	٢٦
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٣٠

الملخص

شهدت العلاقات الإيرانية الإماراتية العديد من التقلُّبات في العقدين الماضيين بسبب عوامل على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في السنوات الخمس الماضية. فقد خفضت أبوظبي من مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، بعد أن قطعت السعودية علاقاتها مع إيران. لكن شهدت العلاقات بين هاتين الدولتين تقاربًا واسعًا ازداد في عام ٢٠١٩، بعد تصاعد حدّة التوترات بين إيران والولايات المتحدة إثر استهداف ناقلات النفط بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات. وفي خضم أكبر تصعيد سياسي بين الولايات المتحدة وإيران في الأشهر الأخيرة من قِبَل رئاسة دولة دونالد ترامب، بدأت سلسلة من التقاربات الأمنية بين أبوظبي وطهران أدت إلى توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بمجال أمن الحدود البحرية في منتصف عام ٢٠١٩. لكن توترت العلاقات بين طهران وأبوظبي منذ إعلان «اتفاق أبراهام» وتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل. اتسمت العلاقات بين إيران والإمارات في عام ٢٠٢٠ بتوترات غير مسبوقة، فبعد استدعاء المبعوث الإيراني إلى الإمارات بسبب تهديدات المسؤولين في طهران لاتفاقية السلام، استدعت وزارة الخارجية الإيرانية المبعوثَ الإماراتي احتجاجًا على إطلاق نار على عدة قوارب صيد إيرانية.

لكن بعد عام، تم اتخاذ خطوات لنزع فتيل التوتر بين البلدين الجارين، حيث تراجعت حدّة التوترات السياسية بين أبوظبي وطهران بشكل ملموس مطلع عام ٢٠٢١ وبعد وصول الإدارة الأمريكية الجديدة. وتعود أول إرهاصات خفض التصعيد في العلاقات بين الإمارات وإيران إلى وصول الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، عندما شاركت الإمارات في حفل تنصيب رئيسي بوفد رفيع المستوى في آب/ أغسطس ٢٠٢١. وفي الآونة الأخيرة، حدث تغيير سريع في علاقات أبوظبي مع طهران، حيث تسعى الإمارات إلى تحسين العلاقات السياسية مع إيران. وقد أجرى في هذا الشأن مسؤولون كبار من الإمارات وإيران اجتماعاتٍ واتصالاتٍ مؤخرًا، بما في ذلك زيارة مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، علي باقري كَني، إلى أبوظبي. وفي أحدث محطة من محطات التقارب بين البلدين، وصل مستشار الأمن القومي الإماراتي، طحنون بن زايد، إلى العاصمة الإيرانية طهران، في إطار زيارة رسمية تُعَدُّ الأولى من نوعها منذ أن خفضت الإمارات علاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام ٢٠١٦.

تسلِّط هذه الورقة التحليلية الضوءَ على مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية، وهو ما فرض سؤالَين مهمَّيْن وأساسيَّيْن تسعى إلى الإجابة عنهما؛ أولًا: ما أسباب التوتر والانفراج في العلاقات بين إيران والإمارات؟ وثانيًا: ما هي الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية الإماراتية؟ وللإجابة عن هذين السؤالَين، تم استخدام منهجية المستويات الثلاثة (المحلي والإقليمي والدولي) للتحليل.

المقدمة

بعد فترة عاصفة من التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية والجهات الفاعلة في الشرق الأوسط، هدأت موجات الصراع الصاخبة للتحوُّل إلى التهدئة والدبلوماسية. لقد دفعت التجارب المؤلمة من حروبٍ ونزاعاتٍ خلال العقد الماضي الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط إلى الحدّ من التوترات وتحييد الأزمات قدر الإمكان، وإيجاد صيغة للحوار. فبعد عقد من الربيع العربيّ، تراجعت حمَّى الانتفاضات العربية تدريجيًّا، وتحوَّل الوضع في المنطقة بعيدًا عن الاستقطاب والمواجهة. ومن ثَمَّ قامت معظم الدول بمراجعة وإصلاح نهجها وسياساتها في مختلف مجالات السياسة الخارجية، التي فشلت ولم تكن قادرةً على خدمة المصلحة الوطنية بصورة فعَّالة. وكانتِ الإمارات العربية المتحدة رائدة التغيير في السياسة الخارجية في المنطقة خلال العام الماضي. حيث اتخذت الإمارات خلال الأشهر الماضية سلسلةً من الخطوات تشير إلى وجود تحوُّل محتمل في سياستها الخارجية تجاه مجموعة من القضايا الإقليمية. فيما يبدو أن الإمارات تخلَّت عن سياساتها القديمة التي كانت تقوم على المُناكفات والمُواجهات السياسيّة والعسكريّة وأصبحت تتبنَّى سياسة جديدة عُنوانها الأبرز «تصفير المشاكل». إذ تُعيدُ أبوظبي بناء علاقاتها تدريجيًّا مع قطر وسوريا وتركيا وإيران بعد ما يقرب من عقدٍ من الصراع على القضايا الإقليمية، بما في ذلك المواجهات والتوترات الخطيرة. يمكن رؤية هذا التغيير في النهج في الزيارات الأخيرة لوزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد إلى سوريا، وزيارة ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد إلى تركيا، وزيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد إلى إيران.

مرَّت العلاقات الإيرانية الإماراتية بمنعطفاتٍ مختلفة عبر مراحل زمنية ممتدَّة لأسباب متعدِّدة، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في السنوات الأخيرة. فقد خفضت أبوظبي تمثيلها الدبلوماسي في طهران عام ٢٠١٦ على خلفية قطع حليفتها السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إثر اقتحام محتجين إيرانيين مبنى السفارة السعودية بالعاصمة ومقر القنصلية بمدينة مشهد احتجاجًا على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر باقر النمر. لكن شهدت العلاقات الإماراتية الإيرانية تقاربًا واسعًا بعد تصاعد التوترات بين طهران وواشنطن إثر تهديد ناقلات النفط واستهدافها بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات. وفي خضم أكبر تصعيد سياسي بين الولايات المتحدة وإيران في الأشهر الأخيرة من رئاسة دونالد ترامب، بدأت سلسلة من التقاربات الأمنية بين أبوظبي وطهران، بما في ذلك زيارة وفد عسكري إماراتي براسة قائد قوات خفر السواحل الإماراتي، علي محمد مصلح الأحبابي، إلى طهران في تموز/ يوليو ٢٠١٩. ووقَّع البلدان مذكرة تفاهم بين قائد حرس الحدود الإيراني، قاسم رضائي، وقائد قوات خفر السواحل الإماراتي، علي الأحبابي، كثمرة لاجتماعَيْن حملا عنوان «دبلوماسية الحدود»، وتنصُّ المذكرة على أنه في حال الطوارئ الحدودية يتم التنسيق بين الجانبَيْن من خلال وسائل التواصل أو الاجتماعات المباشرة[1].

كما رحَّبت وسائل الإعلام وبعض المسؤولين الإيرانيين بانسحاب القوات الإماراتية من اليمن في نهاية عام ٢٠١٩، واعتبروا هذه الخطوة علامةً على الديناميكية والتحوُّل في السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه إيران، خاصةً أن وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية آنذاك، أنور قرقاش، قال خلال كلمة في

مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية

افتتاح أعمال ملتقى أبوظبي الاستراتيجي السادس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩: «إن التصعيد مع إيران لا يصبُّ في مصلحة أي طرف؛ ولذلك نأمل من خلال الجهود أن نوجد انفتاحًا لوضع عملية سياسية ذات مغزى، تعمل على معالجة القضايا الأمنية في المنطقة»[٢].

غير أن عملية خفض التصعيد في العلاقات بين طهران وأبوظبي، التي أشارت إلى تحسُّن العلاقات بين البلدين الجارين، لم تدُم طويلًا. لأن العلاقات بين إيران والإمارات أصبحت متوترةً بعد إعلان اتفاقية السلام وتطبيع العلاقات بين دولة الإمارات وإسرائيل. واتسمت العلاقات الإيرانية الإماراتية بتوتراتٍ غير مسبوقة في عام ٢٠٢٠، فبعد استدعاء المبعوث الإيراني إلى الإمارات بسبب تهديدات المسؤولين في طهران وانتقاداتهم لاتفاق السلام، استدعت وزارة الخارجية الإيرانية المبعوثَ الإماراتي لإطلاق النار على عدَّة قوارب صيد إيرانية.

ومع ذلك، بعد عام، تم اتخاذ خطوات للحدِّ من التوترات بين هاتين الدولتين الجارتين. فعلى مدار العامين الماضيين، أرسلت الإمارات العديد من طائرات مساعدات التي تحمل إمدادات طبيَّة ومعدات إغاثة إلى إيران لدعمها في مواجهة فيروس كورونا المستجد[٣]. وتحدَّث وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، عدَّة مرات مع وزير الخارجية الإيراني السابق، محمد جواد ظريف، في العامين الماضيين.

تراجعت حدَّة التوتر السياسي بين أبوظبي وطهران بشكل ملموس مطلع عام ٢٠٢١، وبعد وصول الإدارة الأمريكية الجديدة وسياسات الرئيس الأمريكي الجديد، جو بايدن، نحو الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا الصدد، أكَّد سفير الإمارات لدى واشنطن، يوسف العتيبة، «أن الإمارات تريد التعايش السلمي مع إيران بعيدًا عن أي توترات»[٤]. وتعود أولى بوادر وقف التصعيد في العلاقات بين الإمارات وإيران إلى وصول الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، حيث شاركت دولة الإمارات في فعاليات تنصيب إبراهيم رئيسي، في آب/ أغسطس ٢٠٢١، بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير التسامح والتعايش الإماراتي، الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان[٥]. وكان رئيسي قد شدَّد في وقت سابق على أن أبوظبي حليفٌ قويٌّ لبلاده، وأنه يريد تعزيز العلاقات معها وتقويتها بشكل أكبر.

وفي أعقاب عملية خفض التصعيد بين البلدين، أعلن أنور قرقاش في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ أن «الإمارات تتخذ خطواتٍ لتهدئة التوتر مع إيران في إطار خيار سياسي مؤيد للدبلوماسية وتجنُّب المواجهة"[٦]. كما سبق أن أكَّد وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الإماراتي، عبد الله بن زايد، في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، أكَّد «أن العلاقات بين إيران والإمارات تقليدية وإيجابية، وتحظى بأهمية خاصة لكلا البلدين"[٧].

وتعهَّدت طهران بفتح فصل جديد في العلاقات مع الإمارات بعد لقاء لنائب وزير الخارجية الإيراني، علي باقري كَني، بمسؤولين إماراتيين في أبوظبي. ويأتي اللقاء بعد أيام من ترحيب طهران بزيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى العاصمة السورية دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١. وفي أحدث مرحلة من التقارب بين إيران والإمارات، وصل طحنون بن زايد إلى طهران في يوم الاثنين السادس من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، بدعوة من أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأدميرال علي شمخاني، في

إطار زيارة رسمية[٨]. وتُعَدُّ هذه الزيارة نقطة تحوُّل في العلاقات الثنائية بين البلدين؛ لأن هذه الزيارة هي الأولى لمسؤول إماراتي رفيع المستوى إلى إيران منذ عام ٢٠١٦.

لذلك تسعى هذه الورقة التحليلية للإجابة عن سؤالَين رئيسَيْن؛ **الأول**: ما أسباب التوتر والانفراج في العلاقات بين إيران والإمارات؟ **والثاني**: ما هي الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية الإماراتية؟ وللإجابة عن هذين السؤالَين، تم تقسيم هيكل البحث إلى ثلاثة أقسام. فبعد تحليل أسباب توتر العلاقات الإيرانية الإماراتية وسياقاته في العقد الماضي، سيتم ذكر أسباب خفض التصعيد وتخفيف التوترات، وفي النهاية سيتم دراسة مستقبل العلاقات بين البلدين الجارين من خلال تحليل القوى الدافعة. كما تم تطبيق منهجية المستويات الثلاثة في الأجزاء الثلاثة من هذا التحليل البحثي.

أسباب التوتر في العلاقات الإيرانية الإماراتية وسياقاته

أثَّرت العوامل والنقاط الخلافية بشكل شديد على العلاقات بين طهران وأبوظبي في السنوات الأخيرة، وأعاقت التقارب السياسي بين البلدين. ويمكن دراسة وتحليل الأسباب والسياقات الرئيسة للتوتر في العلاقات بين إيران والإمارات في العقود الثلاثة الماضية على ثلاثة مستوياتٍ من التحليل المحلي والإقليمي والدولي. وبهدف إزالة غموض التعقيدات في العلاقات بين إيران والإمارات، تمت مناقشة أهم أسباب تصعيد التوتر في العلاقات بين البلدين الجارين في ثلاثة أبعاد مختلفة.

أسباب توتر العلاقات الإيرانية الإماراتية على المستوى المحلي

على الصعيد المحلي، من أهم أسباب التوتر في العلاقات بين إيران والإمارات، وهو حجر الزاوية في الخلافات بين البلدين، هو الخلاف الجغرافي والنزاع الحدودي على ملكية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. في الواقع، يمكن اعتبار قضية الجزر الثلاث من أهم القضايا السياسية والجيوسياسية بين إيران والإمارات العربية المتحدة، التي أوجدت تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة في العلاقات بين البلدين الجارين. حيث تصرُّ إيران على أنها المالك الحقيقي للجزر الثلاث، في حين تعتقد الإمارات أن الجزر الثلاث كان يحكمها زعماء عرب منذ القرن الرابع عشر[٩].

يُعَدُّ النزاع على الجزر الثلاث من أقدم الأزمات في مسار العلاقات الإيرانية الإماراتية. في الحقيقة، إن النزاع على الجزر الثلاث ما بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة ليس حديث عهد، وإنما تمتدُّ جذوره إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وكان دائمًا بين مدّ وجذْر وفقًا للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين تبعًا للمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر فيها[١٠].

فجذور سيادة إيران على الجزر الثلاث تعود إلى الممالك العيلامية والميدية والأخمينية والبارثية والساسانية، إلا أن الإمبراطورية البريطانية احتلت الجزر الثلاث في عام ١٩٠٣ بصفتها الوصي الرسمي للإمارات المتصالحة، ولكن حتى عام ١٩٧١ لم تقبل أيٌّ من الحكومات الإيرانية في ذلك الوقت هذا الاحتلال[١١]. ففي عشرينيات القرن الماضي، طالبت إيران مرارًا وتكرارًا بإعادة الجزر، أما بريطانيا فقد عارضتها. وتعاقبت عدَّة أحداث سياسية وتاريخية على قضية الجزر بين الحربَيْن العالميتَيْن الأولى والثانية، جعلت بريطانيا تعمد إلى إغلاق ملف هذه القضية تحديدًا بين أعوام ١٩٢٤ و١٩٣٢ بعد فشل

المباحثات البريطانية الإيرانية، وظلّ الصمت مخيّمًا حتى عادت الأحداث تتجدد مرةً أخرى في مطلع عام ١٩٦٨، عندما أعلنت بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة بنهاية عام ١٩٧١. فبعد أن غادر البريطانيون رسميًا من المنطقة في عام ١٩٧١، انتقلت طهران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بسرعة إلى "استعادة» أو حسب الإمارات العربية المتحدة «الاستيلاء» على الجزر[١٢].

حاول محمد رضا بهلوي أولًا إقناع حاكم رأس الخيمة صقر بن سلطان القاسمي بشراء طنب الكبرى وطنب الصغرى أو تأجيرهما لإيران، لكن محاولاته وُوجهت بالرفض. أما حاكم الشارقة خالد القاسمي، فقد وافق على توقيع مذكرة تفاهم مع إيران برعاية بريطانية عام ١٩٧١، ونصَّت الاتفاقية على تقاسم السيادة على جزيرة أبو موسى (الجزء الشمالي لإيران والجزء الجنوبي للشارقة) واقتسام عوائد نفطها. وقد نشرت طهران قواتها العسكرية في نصف جزيرة أبو موسى، استنادًا لما جاء بالمذكرة، وبسطت سيطرتها في المقابل على كامل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. أما فيما يتعلَّق بتقاسم السيادة في جزيرة أبو موسى، فقد استمرَّ إلى حدود عام ١٩٩٢، ثم نصبت بعد ذلك القوات الإيرانية الصواريخ المضادة للسفن وتوسيع وجودها العسكري[١٣].

اندلعت الخلافات حول الجزر منذ عام ١٩٩٢، عندما أعلنت جمهورية إيران الإسلامية في بيانٍ أن المواطنين العرب غير الإماراتيين المسافرين إلى أبو موسى سيتعيَّن عليهم الحصول على بطاقة خاصة، وهو ما عارضته حكومة الإمارات العربية المتحدة، لكن إيران صرحت بأن تحركها جاء تماشيًا مع اتفاقية الشارقة لعام ١٩٧١[١٤]. فمنذ عام ١٩٩٢، دفعت قضية الجزر الثلاث الإمارات العربية المتحدة إلى وضع إيران في قلب قضاياها الأمنية في سياستها الخارجية. ولهذا السبب، يشير بعض المحللين والخبراء إلى هذه المسألة على أنها الاختلاف في مجال «الأمن المادي».

أعلن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ومؤسِّسها، الشيخ زايد، في عام ١٩٩٢، أن بلاده ستحيل النزاع مع إيران إلى محكمة العدل الدولية. ومن ثَمَّ أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة القضيةَ في الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن قوبلت تصريحات الإمارات برد فعل عنيف من المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية، حيث صرح علي أكبر هاشمي رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة الموافق ٢٥ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أن «إيران أقوى منكم جميعًا، وعليكم عبور بحر الدماء للاستيلاء على هذه الجزر»[١٥].

وبعد ثلاثين عامًا، استمرَّ هذا النزاع الحدودي بين البلدين، حيث كان التأكيد على سيادة الإمارات على الجزر الثلاث حاضرًا دائمًا في البيان الختامي لمعظم اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. لكن جمهورية إيران الإسلامية، من خلال المتحدث باسم وزارة الخارجية، رفضت دائمًا هذه المزاعم، وشدَّدت على سيادتها على الجزر الثلاث.

يبدو أن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي، مُصمّم على حلّ قضية الجزر الثلاث بكل الوسائل المتاحة. ففي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، قال إن «جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزء عزيز لا يتجزَّأ من دولتنا، ولن نألو جهدًا في استعادتها والمطالبة

بعودتها للسيادة الوطنية". وفي الذكرى الخامسة والأربعين لليوم الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، دعا بن زايد إيران إلى طاولة المفاوضات أو الترحيب بمحكمة العدل الدولية، معتبرًا أن ذلك سيعزّز الأمن والاستقرار في المنطقة[١٦].

وفي أواخر عام ٢٠٢١، أثار خطاب وزير الدولة الإماراتي، خليفة شاهين المرر، أمام الأمم المتحدة، الخلافَ المتجدِّد بين إيران والإمارات حول قضية الجزر الثلاث. إذ أشار في كلمته إلى أن بلاده ستواصل المطالبة بالسيادة على الجزر، وأكَّد أن «السيطرة الإيرانية تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة». لكن قوبلت هذه التصريحات بردٍّ من طهران، جاء في بيان صادر عن البعثة الإيرانية الدائمة لدى الأمم المتحدة، أن «الجزر الثلاث هي مساحات لا تنفصل عن الأراضي الإيرانية، وأي مطالبة بها مرفوضة بشدَّة»[١٧]. وبشكل عام، أصبحت قضية الجزر عاملًا سلبيًّا في العلاقات الإيرانية الإماراتية في العقود الثلاثة الماضية.

أسباب توتر العلاقات الإيرانية الإماراتية على المستوى الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، أدت عدَّة أسباب وعوامل إلى زيادة حدَّة التوتر في العلاقات بين الإمارات وإيران. في غضون ذلك، كان السبب الأول الذي أدى إلى تصعيد التوترات بين طهران وأبوظبي على المستوى الإقليمي هو بداية الربيع العربيّ في الشرق الأوسط. فقد تصاعدت الخلافات بين البلدين بعد اندلاع الربيع العربيّ في أواخر عام ٢٠١٠ وظهور التنافس الإقليمي بين البلدين في سوريا واليمن والعراق. فبعد الثورات العربية تخلَّت الإمارات عن سياستها السابقة، وتبنَّت السياسة الخارجية التدخلِّية التي اتُّبِعت على نطاق واسع بعد تدهور الحالة الصحية لرئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد في عام ٢٠١٤؛ لأنه منذ ذلك الحين، أصبح محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، يدير السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تمثَّلت أهداف أبوظبي ودوافعها للعب دور فاعل في التطورات الإقليمية بعد الربيع العربيّ في منع انتشار الانتفاضات إلى حلفائها، ومنع الإخوان المسلمين من الاستيلاء على السلطة في العالم العربي وإضعافهم، والتنافس مع إيران وتركيا، وتغيير موازين القوى الإقليمية لصالح المحور السعودي الإماراتي، واكتساب المصالح السياسية والاقتصادية والجيوسياسية بغية تحويل أبوظبي إلى قوة إقليمية.

وقد لعبت أبوظبي دورًا مهمًّا في قمع الاحتجاجات الشعبية في البحرين، والإطاحة بنظام الزعيم الليبي السابق معمر القذافي[١٨]، ودعم انقلاب الجنرال عبد الفتاح السيسي على حكومة الإخوان المسلمين في مصر، والدعم الواسع النطاق لقوات خليفة حفتر ضد الحكومة المدعومة دوليًّا في ليبيا[١٩]، والتعاون الفعَّال مع السعودية في التحالف العربي في اليمن.

وفي بداية الحرب السورية، جنحت الإمارات -إلى جانب المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا- إلى اتباع سياسة معارضة لنظام بشار الأسد، ووضعت الدعم لجماعات المعارضة على جدول أعمالها، لكن منذ عام ٢٠١٧ -لأسباب ودوافع أيديولوجية وسياسية واقتصادية؛ كإضعاف الإخوان في سوريا، والاستثمار الاقتصادي، والقيام بدور مهم في المستقبل السياسي لهذا البلد- غيَّرت سياساتها تجاه دمشق[٢٠]. بشكل

عام، أدى النهج الأول لدولة الإمارات في التعامل مع الأزمة السورية ومشاركتها الفعَّالة في الحرب اليمنية إلى تفاقم الخلافات مع إيران. وقد اتسع شرخ الخلاف بين إيران والإمارات على إثر الصراع المحتدم في اليمن منذ نحو ست سنوات، بين القوات المدعومة من التحالف العربي الذي تُعد الإمارات عضوًا فيه، والحوثيين الذين تُتهم إيران بدعمهم. كما اتهم مسؤولون إماراتيون إيران مرارًا بدعم الطائفية في الشرق الأوسط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما في ذلك سوريا واليمن، وفي المقابل اتهمت إيران الإمارات بدعم الإرهاب، لا سيما في سوريا، والمشاركة في جرائم السعودية في الحرب ضد اليمن.

أما السبب الثاني للتوتر في العلاقات الإيرانية الإماراتية على المستوى الإقليمي، فهو تصاعد حدَّة الخلافات بين طهران والرياض وقطع العلاقات الدبلوماسية بين هاتين الدولتَيْن في نهاية المطاف. في الواقع، تتأثر العلاقات بين طهران وأبوظبي تأثرًا كبيرًا بعلاقات طهران والرياض؛ لأن السعودية والإمارات حليفان استراتيجيان في المنطقة بغض النظر عن بعض الخلافات وتضارب المصالح في اليمن وسوريا واتفاق «أوبك بلس»، حيث لديهما وجهات نظر مشتركة حول العديد من القضايا، بما في ذلك معارضة الإخوان المسلمين ومواجهة النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة. لهذا السبب، في أعقاب هجوم عام ٢٠١٦ على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران، وما تلاه من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، انتقدت الإمارات العربية المتحدة إيران لعدم حماية البعثات الدبلوماسية السعودية، وقلَّصت علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع إيران، وخفضت تمثيل الجمهورية الإسلامية لديها من سفير إلى قائم بأعمال[٣١].

أما السبب الثالث الذي أدى إلى تفاقم حدَّة التوترات في العلاقات الإيرانية الإماراتية على المستوى الإقليمي، فهو إقامة علاقات دبلوماسية ورسمية بين دولة الإمارات وإسرائيل. فبينما كانت العلاقات بين أبوظبي وطهران تتحسَّن بعد انسحاب القوات الإماراتية من اليمن وزيارة قائد قوات خفر السواحل الإماراتي إلى طهران، أصبح الوضع فجأة متوترًا مع «اتفاق أبراهام» والتهديدات العلنية من قِبَل المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين لأبوظبي.

فبعد توقيع اتفاق التطبيع، هدَّد الرئيس الإيراني السابق، حسن روحاني، وكذلك رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، محمد باقري، ومسؤولون من الحرس الثوري، هدَّدوا دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد أدانت إيران الاتفاق الذي وصفه حسن روحاني بـ«الخطأ الكبير»، محذرًا الإمارات من «فتح أبواب المنطقة لدخول الكيان الصهيوني". كما انتقد محمد باقري بشدَّة تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، وحذَّر من أنه «بعد ذلك سينظر الجيش الإيراني إلى الإمارات بحسابات مختلفة». وردًّا على هذه التصريحات، استدعت الإمارات القائم بالأعمال في السفارة الإيرانية إلى وزارة الخارجية، وسلَّمته مذكرة احتجاج. كما اتهمت الإمارات إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك سيادتها الوطنية. وأدى هذا التوتر والحرب الكلامية إلى مقتل صيادين إيرانيين على أيدي حرس الحدود الإماراتي واحتجاز سفينة إماراتية وطاقمها من قِبَل حرس الحدود الإيراني[٣٢]. وبعد يومين فقط من إعلان الاتفاق، توجَّه يوسي كوهين، رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي، إلى أبوظبي لبحث مجالات التعاون، لا سيما في المجال الأمني، مع مستشار الأمن القومي الإماراتي، طحنون بن زايد. وفي هذا الصدد، أعلن بن زايد أنه بحث مع كوهين استراتيجيات سُبل تطوير المعاهدة على كل المستويات من أجل تعزيز أمن المنطقة. وأثارت

التصريحات غضبًا وتحذيرًا حادًا من إيران التي تخشى أن تصبح الإمارات قاعدة ومركز نفوذ ومصدرًا للتهديدات الإسرائيلية ضد طهران[٢٣].

وقد طغت هذه التهديدات والحرب الكلامية على العلاقات بين طهران وأبوظبي بزيارة كل مسؤول إسرائيلي إلى الإمارات، حيث تعتبر طهران القرار الإماراتي تهديدًا لأمنها القومي في مواجهتها المفتوحة مع تل أبيب؛ لأن هذا القرار يسمح لإسرائيل بالوجود مباشرةً بالقرب من الحدود الإيرانية والإشراف المباشر على المحيط الاستراتيجي لها في المنطقة، لا سيما مضيق هرمز الذي يُعَدُّ الشريان الرئيس للاقتصاد والنفوذ الإيراني.

أسباب توتر العلاقات الإيرانية الإماراتية على المستوى الدولي

على الصعيد الدولي، لعبت عدَّة متغيرات دورًا مهمًّا ومؤثرًا في تصعيد الخلافات بين إيران والإمارات. وتشمل هذه العوامل الدور المتغيّر للولايات المتحدة وسياسات الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، ووجود القوات والقواعد الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك الإمارات، ودعم أبوظبي لسياسات واشنطن بشأن برنامج إيران النووي. فبينما تطالب إيران بانسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، تطالب الإمارات بوجود الأمريكيين وبقائهم. فعلى سبيل المثال، أثار قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الشرق الأوسط، وخاصةً انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، أثار القلقَ والاستياء في أبوظبي. وفي هذا الصدد، قال ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، في لقاء مع مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، في أبوظبي، قال إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان أضرَّ الإمارات بقوة، واقترح على مستشار الأمن القومي الأمريكي توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين بختمٍ من الكونغرس، لكي تكون العلاقات الأمريكية الإماراتية أكثر استقرارًا[٢٤].

تُشكل قاعدة الظفرة الجوية الإماراتية التي تستضيف ٥٠٠٠ جندي أمريكي مركزَ الوجود الرئيس للقوات الأمريكية في الإمارات، والسبب الرئيس هو المخاوف الأمنية للإمارات من جانب طهران، حيث لا تثق الإمارات كثيرًا بإيران[٢٥]. وفي هذا الشأن، قال السفير الأمريكي السابق لدى الإمارات، ريتشارد أولسون: «إن المسؤولين الإماراتيين يعتبرون إيران أكبر تهديد خارجي ضدهم وعلى المنطقة»[٢٦]. فالإمارات من الدول العربية التي تعتبر برنامج إيران النووي تهديدًا لأمنها القومي، وأنه يجب إيقافه أو تدميره بكل الوسائل المتاحة. فوفقًا لوثائق نشرتها ويكيليكس، التقى وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان، بوزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، هيلاري كلينتون، في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، حيث قال الوزير الإماراتي خلال الاجتماع إن «تهديد الجمهورية الإسلامية يقلق الشعب الإماراتي أكثر من إسرائيل». وبحسب الوثيقة: «يشعر المسؤولون الإماراتيون بالتهديد الإيراني حتى بدون امتلاكها سلاحًا نوويًّا». وقالت وثيقة أخرى إن ولي عهد أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد، قال خلال لقاء مع وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي غايتنر، في تموز/ يوليو ٢٠٠٩، إن «حربًا تقليدية على المدى القريب لأفضل بشكل واضح من التداعيات طويلة المدى لحصول إيران على السلاح النووي"[٢٧]. وتنصُّ وثيقة قديمة أيضًا، مؤرخة في أيار/ مايو ٢٠٠٥، على أن ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد آل نهيان ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات، دعا في اجتماع مع جنرال أمريكي إلى استخدام القوة من أجل تفكيك برنامج إيران النووي[٢٨].

ومع وصول دونالد ترامب إلى السلطة، أصبحت العلاقات بين إيران والإمارات العربية المتحدة أكثر اضطرابًا. فبعد وصول الرئيس الأمريكي السابق، انتهج ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد سياسة الحد الأقصى من التوتر والضغط على إيران. كما شاركت الإمارات من خلال جورج نادر في قرار دونالد ترامب بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، حيث لعب جورج -الذي تربطه علاقات وثيقة مع محمد بن زايد- دورًا رئيسًا في موقف إدارة ترامب المناهض لإيران، فحرض ترامب على الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وكذلك شن حرب اقتصادية ضد طهران[٢٩]. كما رحَّبت الإمارات بقرار دونالد ترامب بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة في أيار/ مايو ٢٠١٨ واستئناف العقوبات ضد إيران، خاصةً تلك المتصلة بصادرات النفط. وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة تأييدَها لقرار الرئيس الأمريكي، ودعت وزارة الخارجية الإماراتية في بيانٍ لها المجتمع الدولي والدول المشاركة في الاتفاق النووي إلى الاستجابة لموقف ترامب لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي[٣٠].

وعلى العموم، كان لدولة الإمارات تأثير كبير في قرار دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي من خلال تقديم وعود، كمنع تأثير خفض صادرات النفط الإيرانية في أسعار النفط العالمية، وكذلك اتباع سياسة رُهاب إيران (إيرانوفوبيا). وفي هذا المجال، أعلنت شركة نفط أبوظبي الوطنية (أدنوك) أنه يمكنها تعويض نقص النفط في الأسواق العالمية، وتم اعتماد خطط «زيادة السعة الإنتاجية من النفط الخام من ٣,٥ ملايين برميل يوميًا بنهاية عام ٢٠١٨ إلى ٤ ملايين برميل يوميًا بنهاية عام ٢٠٢٠، وإلى ٥ ملايين برميل يوميًا خلال عام ٢٠٣٠»[٣١]. كما اتهم وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في أواخر عام ٢٠١٧، وأيد استراتيجية إدارة ترامب ضد إيران قائلًا: «إننا ملتزمون بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائنا لمواجهة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار والأمن ودعم طهران للتطرف في المنطقة»[٣٢].

أسباب خفض التصعيد في العلاقات الإيرانية الإماراتية ودوافعه

على الرغم من تصاعد التوترات السياسية في العلاقات الإيرانية الإماراتية منذ عام ٢٠١٦ فصاعدًا، فإن هناك بوادر تحسُّن في العلاقات بين البلدين اعتبارًا من عام ٢٠١٩، حيث كان آخرها زيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي، طحنون بن زايد، إلى طهران أواخر عام ٢٠٢١. بشكل عام، فيما يتعلَّق بأسباب ودوافع خفض التصعيد وتخفيف حدَّة التوتر في العلاقات بين إيران والإمارات، يمكن ذكر عدَّة عوامل مُصنّفة على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية.

أسباب خفض التصعيد في العلاقات الإيرانية الإماراتية على الصعيد المحلي

على الصعيد المحلي، شكَّلت معارضة إمارتَي دبي والشارقة وانتقادهما لسياسات محمد بن زايد الإقليمية عاملًا مهمًّا في رغبة أبوظبي في تهدئة التوترات والميل لتحسين العلاقات مع طهران. تاريخيًا، تأسَّست دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ من إمارات ست، بقيادة أبوظبي ودبي، في حين انضمَّت الإمارة السابعة، رأس الخيمة، في عام ١٩٧٢. وبشكل عام، تتكوَّن دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع مشيخات، بما في ذلك أبوظبي ودبي وعجمان والفجيرة والشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين. لذلك يمكن تحديد العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة في شكل

علاقاتٍ بين البلدين، وعلاقات إيران مع المشيخات السبع. لأن موقف هذه الإمارات السبع وسياستها فيما يتعلَّق بإيران مختلفان، وهناك خلافات في الرأي حول بعض القضايا. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي ظلَّت فيه الإمارات محايدة رسميًّا في الحرب الإيرانية العراقية، انحازت أبوظبي ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة إلى جانب العراق؛ إذ انضمَّت أبوظبي إلى السعودية والكويت للإسهام في توفير الدعم المالي لصدام حسين، في حين عرضت رأس الخيمة على العراق فرصة إنشاء قواعد جوية على أراضيها. وفي المقابل، اتجهت دبي والشارقة وأم القيوين أكثر نحو إيران؛ إذ واصلت التجارة معها طوال فترة الحرب، وظهرت دبي بوصفها مركزَ عبورٍ رئيسًا للمواد الحربية المتجهة إلى إيران[٣٣]. وبشكل عام، تتمتَّع إمارتا دبي والشارقة -من بين مشيخات الإمارات العربية المتحدة- بعلاقات أكثر دفئًا مع إيران.

بالإضافة إلى هذا، أدَّت تداعيات الانتفاضات العربية إلى تفاقم الخلافات بين نهج دبي الأكثر براغماتيةً والقائم على التجارة مع إيران، ونهج أبوظبي الحازم والقائم على الأمن فيما يتعلَّق بالشؤون الإقليمية. حيث يدير ولي عهد أبوظبي -الذي يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد النفطي- السياسة الإماراتية بطريقة تقوم على الطموحات العسكرية والسياسية. وقد أدت مشاركة الإمارات في التحالف العربي في اليمن إلى خلافاتٍ بين المشيخات السبع. وهناك أيضًا اختلاف واضح بين أبوظبي ودبي حول الملف النووي الإيراني. فمن جهة، تريد أبوظبي الضغط على واشنطن لممارسة ضغوط اقتصادية على طهران، لكن من جهة أخرى، تصرّ دبي على إجراء محادثات مع إيران. لكن الوضع تغيَّر في عام ٢٠٠٨ بعد أزمة دبي الاقتصادية والمالية. فقد ساعد حاكم أبوظبي، محمد بن زايد، حاكمَ دبي في الحصول على ١٠ مليارات دولار للخروج من الأزمة المالية، وفي المقابل انحازت دبي إلى جانب أبوظبي في شأن الملف النووي الإيراني[٣٤]. وحول خلفيات خطوة حكومة أبوظبي بتوفير الدعم المالي لدبي لمواجهة ديون شركة دبي العالمية، اعتبر جون سفكياناكيس -كبير خبراء الاقتصاد في البنك السعودي الفرنسي- «أن الثمن سياسي، ويتمثَّل في إخضاع دبي لقيود سياسية وتجارية تفرضها أبوظبي، وخاصةً على صعيد العلاقات الخارجية مع إيران، وتتمثَّل في الضغط على دبي للخضوع للسياسات العامة لدى سائر دول الخليج حيال طهران»[٣٥].

كذلك كان نوع العلاقات مع إيران ومستواها عاملًا آخر في الخلافات الداخلية في الإمارات العربية المتحدة؛ لأن إمارة دبي تستفيد من علاقاتها مع طهران أكثر من أي إمارة أخرى. حيث تحتاج دبي -ثاني أكبر إمارة في الإمارات العربية المتحدة- إلى مواصلة العلاقات الاقتصادية مع إيران؛ لأن استمرار العلاقات مع طهران وتوسيعها يصبُّ في مصلحة اقتصاد دبي، وقطع العلاقات يمكن أن يلحق الضرر بهذه الإمارة.

تستحوذ الإمارات على ٩٠ بالمائة من حجم التجارة بين دول الخليج وإيران، وكان التبادل التجاري بينهما قد سجَّل أعلى معدل له عام ٢٠١١ عندما بلغ ٢٣ مليار دولار، وهبط بعدها تدريجيًّا بسبب العقوبات الغربية والأمريكية، لكنه حتى عام ٢٠١٦ حافظ على معدل يزيد عن ١٥ مليار دولار. وتستحوذ دبي على نحو ٩٠ بالمائة من إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين. لكن اضطرت بعض الشركات الإيرانية العاملة في الإمارات إلى مغادرة البلاد وتسجيل شركاتها في عُمان وقطر وتركيا بسبب امتثال أبوظبي لعقوبات واشنطن، وقد زاد هذا من مستوى التوتر بين أبوظبي ودبي[٣٦]. وللشركات الإيرانية وجود كبير

في الإمارات. فوفقًا لما ذكره مجلس الأعمال الإيراني المحلي، فإن حوالي ٨,٠٠٠ من التجار والشركات التجارية الإيرانية مسجلون في الإمارات. وبحسب مجلس الأعمال الإيراني في دبي، فإن الاستثمارات الإيرانية في الإمارات تحتلُّ المرتبة الثانية بعد الاستثمارات الأمريكية؛ إذ تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولار، كما تمثِّل ثروة الجالية الإيرانية في الإمارات ما بين ٢٠ و٣٠ بالمائة من حجم ثروة الأصول المادية في الإمارات، وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٢[٣٧]. ولهذا السبب قال حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لبي بي سي في إطار مقابلة تلفزيونية عام ٢٠١٤، إن «إيران دولة جارة ولا نريد أي مشكلة، لكن إذا توصلت إيران إلى اتفاق مع الولايات المتحدة ووافق الجانب الأمريكي على رفع العقوبات عن إيران، فسوف يعود ذلك بالنفع على الجميع»[٣٨].

أما السبب الثاني على المستوى المحلي الذي دفع الإمارات لرأب الصدع مع إيران، فهو ضعفها الاقتصادي. حيث تواجه الإمارات تحديات اقتصادية مزمنة، خاصةً إمارة دبي، التي لم تتعافَ حتى الآن من آثار الأزمة المالية العالمية التي هزتها في عام ٢٠٠٨. وتُعَدُّ الإمارات، التي تربطها بإيران علاقات تجارية قوية، أكثر المتضررين من سياسة العقوبات الأمريكية على طهران. وكانت الإمارات تُعَدُّ نافذة إيران الرئيسة على العالم ومركز نشاطها المالي والمصرفي، فضلًا عن كونها منفذًا لإعادة التصدير والاستيراد من إيران وإليها. لكن الضغوط الأمريكية عليها للحدِّ من تعاملاتها التجارية والمصرفية مع طهران، التي كانت تصل قيمتها إلى ١٦ مليار دولار سنويًا قبل الأزمة الأخيرة، ألحقت ضررًا بالغًا باقتصاد إمارة دبي خاصَّة. وجاء ذلك في وقت تعاني البلاد أزماتٍ متنوِّعة في قطاع السياحة والعقارات والخدمات، ترافق مع انخفاض نسبي في أسعار النفط. وفضلًا عن ذلك، يبدو أن مغامرات أبوظبي ومحاولاتها أداء دور دولة إقليمية وسطى، عبر التدخل في اليمن وليبيا والسودان وغيرها، استنزفت الكثير من مقدرات البلاد، من دون أن تحقق مردودًا حقيقيًا كما كان مأمولًا[٣٩].

في الحقيقة، يُعَدُّ الملف الاقتصادي أحد الأبعاد التي قد تدفع الإمارات لخفض مستوى التوتر مع إيران، في ظل مؤشرات على استمرار تأثير تداعيات جائحة كورونا خلال النصف الأول من العام الجاري على أقل تقدير. فقد ضعف الوضع المالي لدولة الإمارات في السنوات الأخيرة بسبب تفشي وباء كورونا، وهبوط أسعار النفط، وتراجع الإيرادات السياحية لإمارة دبي.

وقد تعرَّض قطاع السياحة -شديد الأهمية لإمارة دبي- لضربة كبيرة بعد تفشي فيروس كورونا، حيث انخفضت أعداد السياحة الوافدة لدبي بنسبة ٦٤ بالمائة خلال عام ٢٠٢٠ إلى ٥,٥١ ملايين زائر، مقارنة بـ ١٦,٧٣ مليون في عام ٢٠١٩. وقبل أزمة فيروس كورونا المستجد، كانت دبي تستحوذ على ٦٧ بالمائة من أعداد السياح، في حين تبلغ حصة العاصمة أبوظبي ١٨ بالمائة، وتتوزع النسبة المتبقية على باقي الإمارات. وحسب توقعات وكالة «ستاندرد أند بورز»، فإن صدى صدمات عام ٢٠٢٠ سيظل يتردَّد في اقتصاد إمارة دبي، ولن يعود إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا قبل عام ٢٠٢٣[٤٠].

فبعد أن ضربت جائحة فيروس كورونا اقتصادات الخليج وأثَّرت في علاقة الإمارات بالتجارة العالمية، تحوَّل تركيز الإمارات إلى الدبلوماسية الاقتصادية. لهذا السبب، تحاول الإمارات تأمين مصالحها السياسية في المنطقة من خلال الاستثمار والنفوذ الاقتصادي. ولذلك يمكن تحليل وتقييم الاستثمار الإماراتي في العراق وسوريا وتركيا وإعادة فتح طريق الترانزيت التركي إلى الإمارات عبر إيران في هذا الصدد.

كما تحاول الإمارات تغيير سياستها الأمنية الخارجية في المنطقة إلى سياسة دبلوماسية وتصفير المشاكل، حيث أعادت الإمارات مؤخرًا التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية بعد الانسحاب من الصراعات الإقليمية. وبما أن السياسة الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة تركِّز على الاستثمار في سوريا والعراق، ونظرًا إلى أن طريق العبور الإماراتي الجديد إلى تركيا، الذي يختصر من طريق الشارقة - مرسين عبر قناة السويس من ٢٠ يومًا إلى حوالي أسبوع عبر إيران، فإنها تسعى إلى الحصول على موافقة طهران ودعمها وعدم معارضة الجماعات المتحالفة مع إيران في هذه الدول[٤١].

وجدير بالذكر أن المشاكل الاقتصادية التي سبَّبتها الأزمة المالية أهمُّ بكثير بالنسبة إلى طهران من أبوظبي. ومع ذلك، يمكن أن تكون المشاكل المالية والأزمة الاقتصادية في إيران وضعف الوضع المالي في الإمارات بمثابة حافز في تعزيز العلاقات بين البلدين. فعلى وجه الخصوص، تُعَدُّ الإمارات حاليًا من أبرز الشركاء الاقتصاديين لطهران في المنطقة، ورغم الأزمات السياسية المتتالية التي أثَّرت في العلاقات بين هاتين الدولتين، فإن الاستثمار التجاري والاقتصادي مستمرٌّ على مستوى عالٍ.

أسباب خفض التصعيد في العلاقات الإيرانية الإماراتية على الصعيد الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، دفع تخفيف حدَّة التوترات والأزمات في المنطقة -لا سيما تحركات طهران والرياض لاستئناف العلاقات الثنائية- الإمارات إلى تحسين العلاقات مع إيران. تجري طهران والرياض محادثات بعد ست سنواتٍ من الخلافات السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبَيْن. حيث عقدت إيران والسعودية في عام ٢٠٢١ أربع جولاتٍ من المحادثات استضافها العراق لمناقشة القضايا الثنائية والإقليمية والدولية[٤٢].

أما الدافع الآخر على المستوى الإقليمي الذي دفع الإمارات إلى تحسين العلاقات مع إيران، فهو قلق أبوظبي من تبني جماعة أنصار الله استراتيجية هجومية؛ لأن الإمارات تعتبر جماعة أنصار الله ذراعًا لطهران، يمكنها -بالإضافة إلى الحرب في اليمن- اتخاذ إجراءات ضد أبوظبي إذا احتاجت إليها طهران، لا سيما أن من المرجَّح أن تكرر جماعة أنصار الله استراتيجيتها الهجومية ضد السعودية في الإمارات وتلجأ إلى ضربات صاروخية وبالطائرات المسيرة على منشآت حيوية في الإمارات. وعلى الرغم من أن الإمارات نجت من جولة جديدة من الهجمات من قِبَل جماعة أنصار الله اليمنية، فإنه من الواضح أن الإمارات في حالة قلقٍ بسبب ارتفاع مستوى ضعفها مقارنةً بالمملكة العربية السعودية ومناخها الاجتماعي والاقتصادي الهشّ بعد العملية. ويمكن تحليل سبب زيارة الوفد العسكري الإماراتي إلى طهران في عام ٢٠١٩ وتقييمه بهدف منع هجمات جماعة أنصار الله بالطائرات المسيرة والصواريخ البالستية على المنشآت الإماراتية. والدليل على هذا الادعاء هو أنه بعد أيام قليلة من زيارة الوفد العسكري الإماراتي إلى طهران، أعلن محمد البخيتي -القيادي البارز وعضو المكتب السياسي لجماعة أنصار الله اليمنية- «أن الجماعة قررت تجميد استهداف أهداف داخل الإمارات بعد تغيُّر موقف أبوظبي السياسي والعسكري من الحرب في اليمن»[٤٣].

أسباب خفض التصعيد في العلاقات الإيرانية الإماراتية على الصعيد الدولي

على الصعيد الدولي، هناك عدد من العوامل غيَّرت السياسة الخارجية للإمارات، ليس فقط فيما يتعلَّق بإيران، ولكن أيضًا مع قطر وسوريا وتركيا. فإن أحد المتغيرات الرئيسة والدافع الأساسي الذي دفع الإمارات لتخفيف التوترات ورأب الصدع مع إيران هو تغيُّر نهج واشنطن بسبب وصول الإدارة الأمريكية الجديدة وسياسات الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن تجاه الإمارات. ورغم أن فترة ولاية الإدارة الأمريكية التي تبلغ أربع سنوات بقيادة دونالد ترامب تُعَدُّ نقطة تحوُّل للإمارات العربية المتحدة. فمع وصول الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى السلطة، الذي أطلق يد دول الخليج بدعم مالي مفتوح، اتبعت الإمارات سياسة تصعيد التوترات مع إيران كونها تشعر بالقوة لاعتمادها على الولايات المتحدة، واتخذت أيضًا موقفًا معارضًا لتركيا في دولٍ مثل ليبيا وسوريا واليمن.

بالنسبة إلى الإمارات، كان إبقاء دونالد ترامب في السلطة أفضل هدية، لكن بعد رحيل ترامب، فَقَد الإماراتيون حليفًا دوليًا مهمًا، حيث كان لدى دونالد ترامب علاقة جيدة بمحمد بن زايد. وبعد فوز الرئيس جو بايدن الذي انتقد بشدَّة سياسات ترامب الخليجية بالسلطة في الولايات المتحدة، لوحظت نتائجه بالفعل من خلال تغييرات حقيقية في الشرق الأوسط، انتهت على أثرها أزمة قطر في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وتتفاوض السعودية حاليًا مع إيران في العراق لتحسين علاقاتها. لهذا السبب، اتخذت الإمارات خطواتٍ لتهدئة علاقاتها مع قطر وتركيا وإيران بعد فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

كما أن فشل سياسة الضغط الأقصى (Pressure Maximum) تجاه إيران، واستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجُّهها للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وسعي الولايات المتحدة إلى تقليل انخراطها في منطقة الشرق الأوسط والتركيز على التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، والتي حدَّدتها وثيقة الأمن القومي لإدارة بايدن بأنها تتمثَّل في الصين وروسيا، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ووضع شروط صعبة لتسليم مقاتلات F-٣٥، كل ذلك أدى إلى استنتاج الإمارات أنه لم يعُد من الممكن الوثوق بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب، حاولت الإمارات تغيير سياستها الإقليمية، بما في ذلك تجاه إيران. في الواقع، تحاول الإمارات تحويل سياستها الأمنية الخارجية في الشرق الأوسط إلى سياسة دبلوماسية وخفض التصعيد، حيث تسعى أبوظبي إلى ترسيخ مكانتها كدولة بنَّاءة لا مُدمِّرة في المنطقة في ظل حكم الرئيس الديمقراطي جو بايدن.

الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية الإماراتية

هناك عدَّة متغيرات من المتوقَّع أن تلعب دورًا مهمًّا في مستقبل العلاقات بين طهران وأبوظبي، لعل أبرزها موضوع الجزر الثلاث، بالإضافة إلى مستقبل العلاقات الإيرانية السعودية، ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني، ومستوى علاقات الإمارات مع إسرائيل، ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

تأثير المتغيرات الداخلية في مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية

على الصعيد الداخلي، ستلعب قضية الجزر الثلاث دورًا مهمًّا في مستقبل العلاقات بين إيران والإمارات العربية المتحدة. إذ أصبحت قضية الجزر عاملًا سلبيًا في العلاقات بين البلدين، ولم تنجح جهود الدول المختلفة في حلِّها. تقول إيران إنها لم تتخلَّ أبدًا عن سيادتها على الجزر الثلاث أيام الوجود البريطاني،

وملكيتها للجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض لأنها جزءٌ لا يتجزَّأ من الأراضي الإيرانية منذ القِدم، وما يصدر عن الإمارات في هذه القضية تدخُّل في الشؤون الإيرانية، وهو مرفوض بالكامل. أما الإمارات فقد عرضت نزاعها مع إيران من جانب واحد على الأمم المتحدة، قائلة إنها ستتجنَّب المواجهة مع دولة إسلامية جارة، وإن ملفها سيظل مدرجًا على جدول أعمال مجلس الأمن حتى يتمَّ إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع عبر الحوار المباشر في أيٍّ من البلدين بعد الاتفاق على أسسه وإطاره، أو التحكيم الدولي، متعهدةً بقبول نتائجه[٤٤].

ولا تزال قضية الجزر الثلاث قضيةً شائكةً توتّر العلاقات بين البلدين، وتُعدّ حجر عثرة في طريق أيّ تقدُّم على مستوى العلاقات التي تربط بين البلدين الجارين. فحتى بعد عشرة أيام من زيارة طحنون بن زايد لطهران بغية نزع فتيل التوتر، أثارت قضية الجزر الثلاث مرةً أخرى ردود فعل بين المسؤولين في البلدين. وفي هذا الصدد، علَّق المتحدث باسم وزارة الخارجية، سعيد خطيب زاده، في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، على البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجية الثانية والأربعين، وأكَّد المتحدث باسم وزارة الخارجية على موقف إيران الثابت والراسخ، معتبِرا «الجزر الإيرانية الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، جزءًا لا يتجزَّأ وأبديًا من أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وأضاف: «إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر أي مزاعم حول هذه الجزر تدخلًا فى شؤونها الداخلية وسيادتها الإقليمية وتدينها بشدة»[٤٥]. لذلك، حتى لو تحسَّنت العلاقات في المستقبل، فإن هذه القضية ستلقي بظلالها على مستوى العلاقات بين البلدين.

بشكل عام، كان موقف الإمارات من قضية الجزر الثلاث موقفًا شفافًا على مدار الثلاثين عامًا الماضية، وقد أكَّدت دائمًا في العديد من المنظمات الإقليمية أو الدولية على ضرورة حلِّ هذا النزاع سلميًا ومن خلال محكمة العدل الدولية. وقد أصبحت هذه السياسة عملًا روتينيًا متكررًا، ورغم أنها أحدثت توترًا سياسيًا في العلاقات بين البلدين وحربًا كلامية بين مسؤولي الحكومتَيْن في بعض الفترات، فإنها لم تؤدِّ إلى قطع العلاقات بين البلدين. لكن إذا أرادت الإمارات الاستيلاء على الجزر من خلال عمل عسكري، فإن ذلك يعني تجاوز الخطوط الحمراء لطهران، وقد يؤدي إلى صراع عسكري بين البلدين الجارين.

تأثير المتغيرات الإقليمية في مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية

أما المتغير الإقليمي الرئيس الذي سيؤثر في مستوى العلاقات بين الإمارات وإيران في المستقبل، فهو نتيجة محادثات طهران والرياض ومستقبل العلاقات بين هاتين القوتين الإقليميتين؛ لأن علاقات الإمارات مع السعودية علاقات استراتيجية، لا سيما منذ وصول الملك سلمان إلى السلطة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، فقد دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة. كما لعب تعيين محمد بن سلمان وزيرًا للدفاع ومن ثَمَّ وليًا للعهد دورًا مهمًا في تحسين العلاقات بين البلدين، خاصةً أن محمد بن سلمان يدين بصعوده إلى السلطة كولي عهد للسعودية للإمارات، ولا سيما لمحمد بن زايد. فوفقًا لبعض التقارير، فإن ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، وسفير الإمارات لدى الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، ساعدا محمد بن سلمان في الصعود الى منصب ولي العهد في السعودية من خلال حملة الترويج والضغط في الدوائر الأمريكية[٤٦].

كما لعب التفاهم المتبادل بين محمد بن زايد ومحمد بن سلمان بشأن التطورات الإقليمية دورًا مهمًّا في الحفاظ على التحالف الاستراتيجي بين البلدين في مواجهة التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بما أن الأميرين هما المُحرّكان الرئيسان للسياسة الخارجية للإمارات والسعودية والتدخل العسكري في المنطقة، بما في ذلك اليمن، ونظرًا إلى أن أبوظبي والرياض لديهما تفسيرات أيديولوجية وتصورات مماثلة للتهديد الإيراني وتشعران بقلقٍ عميقٍ من توسُّع النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن. لذلك يمكن القول إنه إذا وصلت مفاوضات إيران مع السعودية إلى النتيجة المرجوَّة، وأُعيد فتح سفارتي البلدين، فإن العلاقات السياسية الإماراتية مع إيران ستتحسَّن أيضًا. لكن إذا فشلت محادثات طهران والرياض، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار التوترات بل وتصعيدها بين القوتين الإقليميتين في المنطقة، فإن احتمال تقليص مستوى العلاقات بين أبوظبي وطهران هو أيضًا سيناريو محتمل، خاصةً أن الرأي العام السعودي ووسائل الإعلام والخبراء يلومون وسيتهمون أبوظبي بترك حليفها الاستراتيجي وشأنه في مواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

بالطبع، سيكون هذا السيناريو مرجحًا إذا لم تصبح العلاقات بين أبوظبي والرياض أكثر خلافًا وانقسامًا في المستقبل؛ لأن التحالف الاستراتيجي بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في العامين الماضيين قد اهتزَّ إلى حدٍّ ما بسبب تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية المتعدِّدة، كملف سوريا واليمن، والمنافسة الاقتصادية والخلافات حول حصة النفط في أوبك بلس.

وأما المتغير الإقليمي الرئيس الثاني المهم الذي سيلعب دورًا رئيسًا في العلاقات السياسية الإيرانية الإماراتية في المستقبل، فهو نوع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية ومستواها. فمع توسُّع مستوى العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب، سينخفض مستوى العلاقات بين طهران وأبوظبي؛ لأن طهران تعتبر وجود إسرائيل في المنطقة -لا سيما في دول الجوار- تهديدًا أمنيًّا كبيرًا لأمنها ومصالحها الوطنية. وفي هذا الصدد، حذَّر المسؤولون السياسيون والعسكريون في الجمهورية الإسلامية مرارًا وتكرارًا من توسُّع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج.

يعتقد العديد من الخبراء في القضايا الإقليمية أن سبب تطبيع العلاقات الإماراتية مع إسرائيل هو مواجهة النفوذ الإيراني. فعلى سبيل المثال، يعتقد أندرياس كريغ، المحاضر بكلية الدراسات الأمنية في كينغز كوليدج لندن، «أن أحد الأسباب التي تجعل الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل متقاربتَيْن للغاية هو مشروع احتواء إيران»[٤٧]. ويقول عماد حرب أيضًا، مدير الأبحاث في المركز العربي في واشنطن، إن «إيران لطالما شكلت تحديًا أمنيًّا خطيرًا في نظر المسؤولين الإماراتيين والإسرائيليين، وكان هذا هو السبب والدافع الرئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة لتوسيع العلاقات مع إسرائيل»[٤٨]. ويعتقد بعض المحللين أيضًا أن الإمارات -إلى جانب إسرائيل والهند- تسعى إلى إقامة نظام جديد عبر الإقليمي[٤٩].

تُظهر التطورات والتوجهات أن العلاقات بين الإمارات وإسرائيل قد توسعت خلال العام الماضي على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاستخباراتية. فبعد عامٍ من التطبيع، جرت أول مناورة عسكرية مشتركة بين البحرية الأمريكية والإسرائيلية والبحرينية والإماراتية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ لمدَّة خمسة أيام في البحر الأحمر. وكشف ضابط بحري إسرائيلي عن أن المناورة

الأمنيـة التـي تقودهـا الولايـات المتحدة بمشـاركة إسـرائيل والبحريـن والإمـارات، وتجـري فـي الجـزء الشـمالي مـن البحـر الأحمـر، تسـتهدف توجيـه رسـالة إلـى إيـران[٥٠].

وبعـد أيـام قليلـة مـن التمريـن البحـري، أعلنـت شـركة «البيـت سيسـتمز» (Elbit Systems) الإسـرائيلية للأسـلحة المتطـورة فتـح فـرع لهـا بالإمـارات. وقالـت الشـركة المُصنّعـة للطائـرات العسـكرية المسـيّرة مـن طـراز «هيرميس" وأنظمـة اسـتطلاع كهروضوئيـة فـي بيـان لهـا إنهـا أنشـأت الفـرع مـن أجـل "إنشـاء تعـاون طويـل الأمـد مـع القـوات المسـلحة لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة"[٥١]. وبالتزامـن مـع افتتـاح هـذا الفـرع، سـافر قائـد سـلاح الجـو الإسـرائيلي الجنـرال عميـكام نوركيـن إلـى الإمـارات. وشـارك نوركيـن فـي المؤتمـر قـادة القـوات الجويـة من جميـع أنحـاء العالـم، بمـا فـي ذلـك دول فـي الشـرق الأوسـط. وقـال الجيـش الإسـرائيلي فـي بيـان: «إن زيـارة نوركيـن للإمـارات تتماشـى مـع زيـارة قائـد القـوات الجويـة الإماراتيـة اللـواء إبراهيـم ناصـر محمـد العلـوي لتـل أبيـب»[٥٢].

وعلـى العمـوم، سـيكون التعـاون العسـكري والأمنـي المتزايـد بيـن الإمـارات وإسـرائيل، بمـا فـي ذلـك التعـاون فـي مجـال التسـلُّح والتدريبـات المشـتركة وزيـارات المسـؤولين العسـكريين مـن الجانبَيْـن، عقبـةً رئيسـةً أمـام تحسـين علاقـات طهـران مـع أبوظبـي؛ لأن إيـران لـن تتسـامح مـع اقتـراب إسـرائيل مـن حدودهـا. فمنـذ إعـلان الإمـارات تطبيـع العلاقـات مـع إسـرائيل، أرسـلت طهـران رسـائل تهديـد متكـررة لأبوظبـي، إذا اسـتهدفت إسـرائيل أمـن طهـران القومـي انطلاقًـا مـن الإمـارات. ولعـل سـبب قلـق إيـران هـو تصريحـات المسـؤولين الإسـرائيليين بـأن إسـرائيل تبـذل قصـارى جهدهـا لتشـكيل تحالـفٍ مـع دول سُـنيَّة ضـد إيـران.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن تـل أبيـب -مـن جهـة- غيـر مسـتعدة لتحسـين علاقـات الإمـارات مـع إيـران؛ ومـن جهـة أخـرى، طهـران غيـر راضيـة عـن توسـيع علاقـات الإمـارات مـع إسـرائيل. فعلـى سـبيل المثـال، بعـد أقـل مـن أسـبوع مـن زيـارة الشـيخ طحنـون بـن زايـد إلـى طهـران، سـافر رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي، نفتالـي بينيـت، إلـى الإمـارات، ومـن المحتمـل أن أحـد أهـداف زيارتـه كان منـع أبوظبـي مـن تحسـين العلاقـات مـع طهـران. وهـو مـا عبَّـرت عنـه صحيفـة «يديعـوت أحرونـوت»، حيـن نقلـت عـن مسـؤول أمنـي إسـرائيلي وصفتـه بأنـه رفيـع جـدًا قولـه: إن «التقـارب بالتـوازي مـع إيـران ومـع إسـرائيل ليـس مقبـولًا»[٥٣]. كمـا قـال السـفير الإسـرائيلي لـدى الإمـارات، أميـر حايـك، إن أنشـطة إيـران كانـت مطروحـة علـى جـدول أعمـال المباحثـات بيـن قـادة البلديـن[٥٤].

وفـي هـذا الصـدد، نقلـت صحيفـة "يسـرائيل هيـوم" أن إسـرائيل سـتحاول عبـر هـذه الزيـارة السـعي إلـى تطويـر العلاقـات مـع الإمـارات، وحثّهـا علـى خفـض مسـتوى علاقاتهـا بإيـران[٥٥]. وقـال تقريـر نشـرته صحيفـة «جيروزاليم بوسـت» إن سـبب رفـض إسـرائيل بيـع "القبّـة الحديديـة» للإمـارات ومـا يُعـرف بـ «مقـلاع دافيـد»، جـاء بعـد أن سـمحت الإمـارات للإيرانييـن بالدخـول والتحـرك بحريـة فـي أراضيهـا[٥٦]. ورأى الكاتـب الإسـرائيلي تسـفي برئيـل أن رئيـس وزراء بـلاده نفتالـي بينيـت سـعى إلـى إقنـاع مضيفـه بالانضمـام إلـى التهديـد العسـكري ضـد إيـران، لكنـه عـاد مـن زيارتـه التاريخيـة للإمـارات بخفـي حنيـن فيمـا يتعلَّـق بمحاولـة إقنـاع مضيفـه بالانضمـام إلـى تهديـد عسـكري ضـد إيـران[٥٧]. ومـن ناحيـة أخـرى، يعتقـد سـيث فرانتزمـان، الباحـث والشـريك فـي معهـد روبيـن لبحـوث الشـرق الأوسـط، أن «الإمـارات العربيـة المتحـدة لا تريـد أن تكـون جـزءًا مـن اتفاقيـة مناهضـة لإيـران؛ لأن مصلحتهـا الحقيقيـة هـي الاسـتقرار والاعتـدال والتمكيـن الاقتصـادي وزيـادة دائـرة الاسـتقرار فـي المنطقـة»[٥٨].

كما عارضت طهران معارضة شديدة زيارة نفتالي بينيت للإمارات. وفي هذا الشأن، حذَّر المتحدث باسم وزارة الخارجية، سعيد خطيب زاده، تحذيرًا شديدًا من «أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ الوجود التخريبي والفتنوي لهذا الكيان الزائف في منطقة الشرق الأوسط المهمة»، وقال: «إن مثل هذه الأعمال تمسُّ بأمن المنطقة وتتعارض مع مصالح الأمة الإسلامية وشعوب المنطقة والدول العربية»[٥٩].

على أي حال، بعد مرور عام على تطبيع العلاقات الإماراتية مع إسرائيل، اكتفت طهران بالتهديدات والتحذيرات فقط. لذلك يمكن القول إنه إذا حافظت الإمارات على علاقاتها مع إسرائيل عند مستوى معيَّن أو نجحت في موازنة علاقاتها مع طهران وتل أبيب، فيمكنها تجنُّب إثارة التوترات في العلاقات مع إيران. لكن إذا استمرت الإمارات في التعاون مع إسرائيل، لا سيما على المستوى العسكري والأمني، فإن هذا سيقلِّل من مستوى العلاقات السياسية بين طهران وأبوظبي، بل يجعلها متوترة، وإذا شاركت الإمارات في المستقبل في تحالف إسرائيلي محتمل لمهاجمة المنشآت النووية، أو المواجهة العسكرية مع إيران، أو توفير مجالها الجوي لإسرائيل في هجومٍ مباشرٍ على إيران، فإن هذه الإجراءات تعني تجاوز الخطوط الحمراء لطهران، وستؤدي إلى مواجهة عسكرية مع الإمارات.

أما المتغير الإقليمي الرئيس الثالث الذي سيؤثر في العلاقات بين طهران وأبوظبي في المستقبل، فهو ملف الحرب اليمنية؛ لأن نهج هذين الفاعلين الإقليميَّين ومصالحهما في الأزمة اليمنية مختلفة ومتناقضة تمامًا، لا سيما فيما يتعلَّق بتقسيم اليمن. فعلى الرغم من انسحاب القوات الإماراتية من اليمن في عام ٢٠١٩، فمع بداية عام ٢٠٢٢، عززت الإمارات دورها وأنشطتها بشكل كبير في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن. في الواقع، إذا كانت الإمارات أكثر تركيزًا في اليمن إلى الجنوب، إلا أنه منذ بداية عام ٢٠٢٢، جنبًا إلى جنب المملكة العربية السعودية، لعبت دورًا مهمًّا في معارك مأرب وشبوة من خلال دعم مشاركة ألوية العمالقة في معارك ضد قوات أنصار الله اليمنية.

بالطبع، كان لهذا النهج الإماراتي نتيجتان سلبيتان في أقل من عشرين يومًا. حيث كانت **النتيجة الأولى** هي استيلاء جماعة أنصار الله على سفينة شحن ترفع علم دولة الإمارات قبالة سواحل محافظة الحديدة اليمنية في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، وكانت **النتيجة الثانية** هي الهجوم الذي شنَّته الجماعة في ١٧ كانون الثاني/ يناير بطائرات مسيّرة وصواريخ على منطقة المصفّح الصناعية وعلى مطار أبوظبي. وعلى الرغم من إعلان جماعة أنصار الله مسؤوليتها عن العمليتين، فإن وسائل الإعلام الإماراتية ألقت باللوم على إيران في الحادثين. فعلى سبيل المثال، أفادت صحيفة العين الإخبارية: "إن مليشيات الحوثي بتوجيه من خبراء الحرس الثوري الإيراني لجأت لاختطاف السفينة للضغط على تحالف دعم الشرعية لوقف العملية العسكرية في محافظة شبوة جنوبي اليمن"[٦٠]. وفيما يتعلَّق باستهداف أبوظبي، كتب موقع إرم نيوز: "رغم تبني الحوثيين للهجوم، إلا أنه من غير المؤكَّد حتى الآن ما إذا كانوا هم من شنوا الهجوم بالفعل. فحسب وول ستريت جورنال، فإن المسؤولين الخليجيين يبحثون في الدور الذي قد تكون إيران لعبته بالهجوم على أبوظبي أو دعمه أو تشجيعه"[٦١].

في الواقع، بينما كان من المتوقَّع أن تتحسَّن العلاقات ويتراجع التراشق الإعلامي بين إيران والإمارات بعد زيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي، طحنون بن زايد، إلى طهران، لكن قد تغيَّر الوضع تمامًا بسبب

التطورات في اليمن. وعلى أي حال، فإن مسار التصعيد بين طهران وأبوظبي يعتمد اعتمادًا أساسيًّا على كيفية الرد الإماراتي. حيث تواجه الإمارات حاليًا سيناريوهين: سيناريو التفاوض والحفاظ على الهدوء وفتح قناة حوار لمنع تكرار مثل هذه الهجمات على منشآتها الحيوية، وسيناريو التصعيد وتكثيف الهجمات العسكرية في اليمن ضد جماعة أنصار الله، لا سيما أن الإمارات قد توعدت بالرد على هذه الهجمات. فإذا كثفت أبوظبي عملياتها في اليمن بغية الانتقام من جماعة أنصار الله، فسيؤدي ذلك إلى تصعيد التوترات بين أبوظبي وطهران في المستقبل. لكن إذا لجأت الإمارات العربية المتحدة إلى التهدئة وتجنُّب تصعيد العمليات ضد جماعة أنصار الله، فإن خفض التوتر بين أبوظبي وطهران في المستقبل قد يكون فرضية محتملة.

تأثير المتغيرات الدولية في مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية

من المتغيرات الرئيسة على الصعيد الدولي التي تلعب دورًا مهمًّا في العلاقات الإيرانية الإماراتية، هو مستقبل الاتفاق النووي ومحادثات فيينا ومستوى العلاقات بين طهران وواشنطن، وبعد أن أقامت الإمارات تحالفًا استراتيجيًّا مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، بما دفعت المعضلة الأمنية في المنطقة والهواجس بشأن برنامج إيران النووي الإمارات إلى اتباع سياسة التعاون، وفي بعض الحالات، الالتزام بسياسة واشنطن الإقليمية. فعلى سبيل المثال، دعمت أبوظبي سياسات دونالد ترامب بشأن إيران وكذلك سياسة الضغط الأقصى، ولكن بعد وصول جو بايدن إلى السلطة، حاولت أبوظبي تنسيق سياساتها الإقليمية مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

في الحقيقة، إن العلاقات بين أبوظبي وواشنطن علاقات استراتيجية؛ ولذلك تتأثر الإمارات بالسياسات والاستراتيجيات الإقليمية للولايات المتحدة. بعبارة أخرى، إن العلاقات الإماراتية الإيرانية آخذة في الصعود أو الانحدار بناءً على موقف واشنطن من طهران. فعلى سبيل المثال، مع انحسار التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بعد الاتفاق النووي مع إيران، زادت الاستثمارات الإيرانية داخل الإمارات. ومع تنفيذ الاتفاق النووي، الذي أدى إلى إلغاء أساس العقوبات المفروضة على إيران، زاد حجم التجارة الثنائية بين إيران والإمارات أيضًا. ففي نهاية آذار/ مارس ٢٠١٨، بلغ حجم التجارة غير النفطية بين إيران والإمارات ١٦,٨٣ مليار دولار، حيث استوردت إيران أكثر من ١٠ مليارات دولار من الإمارات وصدرت أكثر من ٦ مليارات دولار، ونمت صادرات الإمارات إلى إيران بنسبة ٥٧ بالمائة في السنة المالية ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨[٦٢].

لكن بعد عودة العقوبات الدولية على إيران إثر انسحاب دونالد ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة، انخفض حجم الاستثمار والتجارة بين إيران والإمارات. وهذا يشير إلى تأثّر العلاقات بين طهران وأبوظبي بالمتغيّر الدولي، وخاصةً العلاقات بين طهران وواشنطن. لذلك يمكن القول إنه إذا نجحت محادثات فيينا في المستقبل ورفعت العقوبات الأمريكية عن إيران، وتجنبت طهران وواشنطن تصعيد التوترات، فإن العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والإمارات ستتحسَّن، وإلَّا سينعكس الوضع تمامًا.

الخاتمة

إن العلاقات بين إيران والإمارات علاقاتٌ معقَّدة للغاية، حيث تتسم بالتعقُّد وتعدُّد الأبعاد. فعلى الرغم من التقارب الاقتصادي بين إيران والإمارات، فإن هناك تباعدًا واضحًا في المجال السياسي. حيث لا تتفق طهران وأبوظبي على القضايا الإقليمية والدولية في المجال السياسي، ولديهما تضارب في الآراء وتعارض في المصالح في هذه المجالات. لهذا السبب، فاجأ الجميع استمرار العلاقات السياسية بين البلدين، رغم المعضلة الأمنية الإماراتية تجاه إيران، لا سيما أن العلاقات بين إيران والإمارات لم تنقطع في العقود الماضية رغم تصاعد الخلافات والتوترات حتى في أسوأ الظروف السياسية، واستمرت العلاقات الدبلوماسية على مستوى القائم بالأعمال.

مرَّت العلاقات الإماراتية الإيرانية بمنعطفاتٍ مختلفة عبر مراحل زمنية ممتدَّة، تأرجحت فيها ما بين التوتر والانفراج، حيث شهدت العلاقات بين الدولتين الجارتين توترًا متصاعدًا خلال السنوات الماضية على خلفية قضايا عدَّة ومجموعة متنوِّعة من الأسباب المحلية والإقليمية والدولية على رأسها قضية الجزر الثلاث، وقطع العلاقات السعودية مع إيران، وتطبيع العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب، وتوتر العلاقات بين طهران وواشنطن. لكن شهدت العلاقات بين الإمارات وإيران تحسنًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، لا سيما بعد وصول جو بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تُعَدُّ زيارة مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية علي باقري كَني للإمارات، وزيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد إلى إيران، نقطة تحوُّل في العلاقات بين البلدين. لكن رغم إرهاصات خفض التصعيد ومحاولات رأب الصدع بين الإمارات وإيران، بما في ذلك مشاركة الإمارات في الحفل الرئاسي لتنصيب إبراهيم رئيسي وزيادة الاتصالات واللقاءات بين مسؤولي البلدين، فإن وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الإماراتية تتبنَّى وجهة نظر سلبية تجاه حكومة رئيسي. وفي هذا الصدد، يكتب مركز الإمارات للسياسات في تحليل: «أن وجود عبد اللهيان على رأس الجهاز الدبلوماسي سيعكر صفو المياه بين إيران ودول الخليج، التي يراها عبد اللهيان السبب وراء إقصائه من منصب مساعد وزير الخارجية في عام ٢٠١٦»[٦٣].

ومع ذلك، إذا تحسَّنت العلاقات بين طهران والرياض، وأُعيد فتح سفارتي البلدين، ونجحت محادثات فيينا، ولم تتوسَّع العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب على المستوى العسكري، فيمكن للمرء أن يكون متفائلًا بشأن تحسين العلاقات السياسية بين إيران والإمارات. لكن إذا استمرت التوترات بين طهران والرياض وازداد التعاون الأمني والعسكري بين إسرائيل والإمارات، وإنشاء نظام إقليمي قائم على العداء والاستقطاب، فإن سيناريو تصعيد التوترات وقطع العلاقات وحتى الصراع العسكري سيناريو ممكن، خاصةً إذا تعاونت أبوظبي مع تل أبيب في هجوم عسكري على إيران أو قامت بتحركات عسكرية للسيطرة على الجزر الثلاث. وبشكل عام، هناك عدَّة عوامل -كقضية الجزر الثلاث، وزيادة تعاون أبوظبي مع تل أبيب، والأزمة اليمنية- ستؤثر سلبًا في مستقبل العلاقات السياسية بين أبوظبي وطهران.

وجدير بالذكر أن سيناريو تحسين العلاقات الإماراتية مع إيران لا يعني تحالفًا وتعاونًا استراتيجيًا بين الدولتين، بل إجراء لتقليل التوترات وإحراز تقدُّم في التنمية الاقتصادية والاستثمار، خاصةً أنه رغم

التوتـرات السياسـية بيـن البلديـن خـلال السـنوات الماضيـة بسـبب الاقتصـاد، الركيـزة الأساسـية والمحـدد الرئيـس، فـإن العلاقـات السياسـية بيـن البلديـن ظلـت دائمًـا عنـد مسـتوى معيَّـن. بعبـارة أخـرى، تعـود أسـباب اسـتمرار العلاقـات السياسـية بيـن البلديـن -رغـم بعـض التوتـرات- إلـى تبعيـة البلديـن الاقتصاديـة والنظـام الفيدرالـي فـي الإمـارات العربيـة المتحـدة، حيـث تُعَـدُّ الإمـارات شـريكًا اقتصاديًّـا لإيـران مـن الدرجـة الأولـى، وتشـير الإحصـاءات الإيرانيـة إلـى وجـود نحـو ٨,٠٠٠ شـركة إيرانيـة تمـارس أنشـطة تجاريـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، وتحتـلُّ إيـران المرتبـة الرابعـة فـي قائمـة الشـركاء التجارييـن للإمـارات، فـي حيـن تُعَـدُّ الأخيـرة الشـريك التجـاري الثانـي لإيـران بعـد الصيـن[٦٤].

وختامًـا، يمكـن القـول إن الإمـارات لا تريـد -مـن جهـة- أن تبتعـد كثيـرًا عـن نهـج المملكـة العربيـة السـعودية والولايـات المتحـدة تجـاه إيـران، وتريـد -مـن جهـة أخـرى- الحفـاظ علـى علاقاتهـا مـع إيـران عنـد مسـتوى معيَّـن مـن أجـل موازنـة العلاقـات مـع السـعودية وإسـرائيل وتركيـا، ولتكـون فـي مأمـن مـن العواقـب المدمـرة والأضـرار لحـرب محتملـة فـي المنطقـة.

المراجع

1-. يحيى عياش، «العلاقات بين الإمارات وإيران.. تقارب أم إعادة تموضع؟»، عربي21، 2 آب/ أغسطس 2019، على الرابط: https://:2u.pw/CCcyL

2-. «ما سر الغزل المتبادل بين الإمارات وإيران؟»، الخليج أونلاين، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، على الرابط: http://khaleej.online/kZXJDB.

3-. «دولة الإمارات ترسل مساعدات إلى إيران لدعمها في مواجهة فيروس كورونا المستجد»، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، 16 آذار/ مارس 2020، على الرابط: https://www.mofaic.gov.ae/MediaHub/News/2020/3/16/16-03-2020-Iran-UAE

4-. Ghaida Ghantous, "Resigned to a nuclear deal revival, Gulf engages with foe Iran", June 9, 2021, available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/resigned-nuclear-deal-revival-gulf-engages-with-foe-iran-2021-06-09/

5-. «رئيسي يأمل بتنمية العلاقات بين إيران والإمارات»، جريدة الشرق الأوسط، رقم العدد 15638، 21 أيلول/ سبتمبر 2021، على الرابط: https://:2u.pw/RoQ3K

6-. «قرقاش: الإمارات تعمل على تهدئة التوتر مع إيران وتتجنب المواجهة»، عربي21، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، على الرابط: https://:2u.pw/eBjWI

7-. «امیر عبداللهیان: رابطه ایران و امارات برای هر دو کشور مهم است»، (أمير عبد اللهيان: العلاقات بين إيران والإمارات تحظى بأهمية خاصة لكلا الجانبين)، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، ١١

8-. «طحنون بن زايد يصل طهران في زيارة رسمية»، البيان، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على الرابط: https://www.albayan.ae/world/gcc/2021-12-06-1.4317022.

9-. Karim Sadjadpour, "The Battle of Dubai: the United Arab Emirates and the U.S.-Iran Cold War", July 2011, available at: https://carnegieendowment.org/files/dubai_iran.pdf

10-. فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية**، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص 260.

11-. Hooshang Amirahmadi, **Small Islands, Big Politics: The Tonbs and Abu Musa in the Persian Gulf**, Palgrave.Macmillan, 1996, P 12.

12-. Karim Sadjadpour, Former source.

13-. «قضايا وأزمات والجزر الثلاث»، الجزيرة نت، 22 حزيران/ يونيو 2015، على الرابط: https://:2u.pw/xckxU

14-. Rouhollah K. Ramazani, **The Persian Gulf: Iran, Role**, Charlote Svill: University press of Virginia, second printing, 1972, PP: 56-58.

15-. «هاشمی رفسنجانی: جزایر سه‌گانه را می‌خواهید؟ باید از دریای خون بگذرید!»، (هاشمي رفسنجاني: هل تريدون الجزر الثلاث؟ عليكم عبور بحر من الدماء!)، وكالة أنباء انتخاب، 18 نيسان/ أبريل 2012، على الرابط: https://www.entekhab.ir/fa/news/59431/

16-. «الإمارات مصممة على استعادة الجزر وتدعو طهران للتفاوض»، الجزيرة نت، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2007، على الرابط: https://:2u.pw/lqL32

17-. «ردًا على بيان القمة الخليجية...إيران تزعم: جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى جزء لا يتجزأ من أراضينا»، إيماسك، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على الرابط: https://www.emasc-uae.com/news/view/22134

18-. فريق العمل، «حلفاء حفتر في ليبيا.. كم تكلفة الرهان على الجنرال؟»، ساسة بوست، 24 تموز/ يوليو 2020، على الرابط: https://www.sasapost.com/haftars-allies-in-libya-and-the-wrong-stakes/

19-. Jared Malsin, "U.A.E. Boosted Arms Transfers to Libya to Salvage Warlord's Campaign, U.N. Panel Finds," 29 September 2020, available at: https://www.wsj.com/articles/u-a-e-boosted-arms-transfers-tolibyato-salvage-warlords-campaign-u-n-panel-finds-11601412059

20-. علي نجات، «أسباب وتداعيات التقارب الإماراتي السوري»، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، على الرابط: https://www.mcsr.net/news711

21-. Steinberg Guido, "Regional power United Arab Emirates: Abu Dhabi is no longer Saudi Arabia's junior partner," 10 July 2020, available at: https://www.ssoar.info/ssoar/handle/document/69341.

22-. «إيران تعلن احتجاز سفينة إماراتية بعد مقتل صيادين إيرانيين»، دويتشه فيله، 20 آب/ أغسطس 2020، على الرابط: https://:2u.pw/6N7ac

23-. أشرف كمال، «التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. اختراق لإيران أم للخليج؟»، الخليج أونلاين، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2020، على الرابط: http://khaleej.online/4EzPwe

24- David Ignatius, How regional realignments are helping depressurize the Middle East, October 5, 2021, available at: https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/10/05/how-regional-realignments-are-helping-depressurize-middle-east/
25- "UAE freezes accounts of nine Iranian individuals and entities", 3 July 2018, available at: https://www.aljazeera.com/news/2018/07/uae-freezes-accounts-iranian-individuals-entities-180703150418432.html
26- "Saudi Arabia urges US attack on Iran to stop nuclear programme", Theguardian, 28 Nov 2010, Available at: https://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-saudis-iran/28/nov/2010.
27- «أهم ما تضمنته وثائق ويكيليكس من قضايا»، بي بي سي العربية، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2010/11/101129_wikileaks_issues
28- «روابط ایران و امارات در ویکی‌لیکس»، (العلاقات الإيرانية الإماراتية على موقع ويكيليكس)، بي بي سي فارسي، ۹ حزیران/ یونیو ۲۰۱۲، على الرابط: https://www.bbc.com/persian/iran/2012/06/120609_l23_neighbours_lp_wikileaks_iran_uae
29- علي نجات، «نقش اعراب و اسرائیل در تشدید تنش بین ایران و آمریکا»، (دور العرب وإسرائيل في تصعيد التوتر بين إيران والولايات المتحدة)، مركز الدراسات الاستراتيجية لرئاسة الجمهورية، 21 حزيران/ يونيو 2019، على الرابط: http://www.css.ir/fa/content/114835
30- «كيف رد العرب على انسحاب ترامب من نووي إيران؟»، الجزيرة نت، 9 أيار/ مايو 2018، على الرابط: https://2u.pw/mPzpb
31- «الإمارات تعزز إنتاج النفط والغاز مع دخول العقوبات على إيران حيز التنفيذ»، فرانس 24، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، على الرابط: https://2u.pw/AMOW4
32- Gopalan Sandeep, "UAE stance on Iran nuclear deal offers lessons to West", 7 May 2018, available at: http://www.khaleejtimes.com/editorials-columns/uae-stance-on-iran-nuclear-deal-offers-lessons-to-west.
33- كريستيان كوتس أولريشن،«إعادة التوازن للعلاقات الإماراتية الإيرانية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، 12 كانون الأول/ ديسمبر2021، ص 3
34- علي نجات، «چرخش سیاست امارات به سمت ایران؛ تاکتیکی یا راهبردی؟»، (استدارة سياسة الإمارات تجاه إيران؛ تكتيكي أم استراتيجي؟)، معهد الدراسات الاستراتيجية، 10 آب/ أغسطس 2019، على الرابط: https://2u.pw/gulKK
35- مصطفى العرب، «النفوذ والثروة وإيران.. جدل حول دوافع أبوظبي لإنقاذ دبي»، سي إن إن بالعربية، 14 كانون الثاني/ يناير 2010، على الرابط: http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/12/16/abudhabi.uaedubai/index.html
36- محمد أبو رزق، «ما هو حجم العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات؟»، الخليج أونلاين، 18 حزيران/ يونيو 2021، على الرابط: http://khaleej.online/mrZRkr
37- فريق التحرير، «العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟»، نون بوست، 7 آذار/ مارس 2016، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/9715/
38- فرانك غاردنر، «انقسام بين دول الخليج إزاء رفع العقوبات عن إيران»، بي بي سي العربية، 14 كانون الثاني/ يناير 2014، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140114_uae_iran_gulf_conflict
39- وحدة الدراسات السياسية، «ملامح التحول في سياسة الإمارات العربية المتحدة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8 آب/ أغسطس 2019، على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Features-of-UAE-Policy-Transformation-Causes-and-Motives.aspx
40- أحمد حاتم، «تراجع السياحة الوافدة إلى دبي 67.2 بالمئة في الربع الأول»، الأناضول، 3 أيار/ مايو 2021، على الرابط: https://2u.pw/LDJxi
41- علي نجات، «تحسين علاقات الإمارات مع تركيا وإيران وتداعياتها على العراق»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدرات، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2021، ص 17.
42- علي نجات، «المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة»، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ملخصات الخبراء، ص 11.
43- «قيادي حوثي للجزيرة: قررنا تجميد الهجمات ضد الإمارات بعد تغيير مواقفها»، الجزيرة نت، 2 آب/ أغسطس 2019، على الرابط: https://2u.pw/tgWV5

44-. «قضايا وأزمات والجزر الثلاث»، الجزيرة نت، 22 حزيران/ يونيو 2015، على الرابط: https://2u.pw/xckxU
45-. «واكنش سخنگوی وزارت امور خارجه به بیانیه پایانی نشست سران شورای همکاری خلیج فارس»، (المتحدث باسم الخارجية يعلق على البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي)، وزارة الشؤون الخارجية، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على الرابط: https://www.mfa.gov.ir/portal/newsview/662269
46-. Helena Cobban, "The UAE's seedy influence operations are a footnote in the Mueller Report", April 25, 2019, available at:https://mondoweiss.net/2019/04/influence-operations-footnote/
47-. Andreas Krieg, "The UAE and Israel: More than a marriage of convenience. July 7, 2020, available at: https://www.middleeasteye.net/opinion/uae-israel-ties-more-marriage-convenience.
48-. Imad K. Harb, "By Hedging, the UAE Abandons the Palestinians", July. 20, 2020, available at: https://arabcenterdc.org/resource/by-hedging-the-uae-abandons-the-palestinians/
49-. Mohammed Soliman, "An Indo-Abrahamic alliance on the rise: How India, Israel, and the UAE are creating a new transregional order", July 28, 2021, available at: https://www.mei.edu/publications/indo-abrahamic-alliance-rise-how-india-israel-and-uae-are-creating-new-transregional.
50-. Judah Ari Gross, "Israel, UAE, Bahrain, US hold major Red Sea drill 'to counter Iran's aggression'", 11 November 2021, available at: https://www.timesofisrael.com/israel-uae-bahrain-us-launch-drill-in-red-sea-in-apparent-message-to-iran/
51-. «شركة «البيت سيستمز» العسكرية الإسرائيلية تفتتح فرعًا في الإمارات»، إرم نيوز، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، على الرابط: https://www.eremnews.com/news/world/2353782
52-. داود عودة، «قائد سلاح الجو الإسرائيلي يشارك بمعرض الطيران في زيارته الأولى للإمارات»، العين الإخبارية، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، على الرابط: https://al-ain.com/article/israel-aue-air
53-. סמדר פרי, "ההתקרבות המדאיגה בין איראן לאיחוד האמירויות", 6 דֶצֶמבֶּר 2021, בקישור, https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-6042346,00.html
54-. «سفير اسرائيل در امارات: ایران موضوع گفت‌وگوهای دو کشور بود»، (سفير إسرائيل في الإمارات: إيران كانت موضوع محادثات بين البلدين)، دويتشه فيله فارسي، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على الرابط: https://2u.pw/ufdxo
55- מתי טוכפלד., "חשש בישראל: האמירויות יגבירו את הלחץ לרכוש מערכות הגנה אווירית", 12 דֶצֶמבֶּר 2021, בקישור, https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/6213761.
56-. Seth J Frantzman, "Should UAE relations with Iran concern Israel?", Jerusalem Post, December 19, 2021, available at: https://www.jpost.com/middle-east/should-uae-relations-with-iran-concern-israel-689143.
57-. Zvi Bar'el, "Despite UAE Visit, Bennett Unlikely to Find Backers for Iran War", December 13, 2021, available at: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-despite-uae-visit-bennett-unlikely-to-find-backers-for-iran-war-1.10463032
58-. Seth J. Frantzman, "Should UAE relations with Iran concern Israel?", December 19, 2021, available at: https://www.jpost.com/middle-east/should-uae-relations-with-iran-concern-israel-689143
59-. «واكنش سخنگوی وزارت امورخارجه در خصوص سفر نخست وزیر رژیم صهیونیستی به امارات»، (المتحدث باسم الخارجية يعلق على زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني إلى الإمارات)، وزارة الشؤون الخارجية، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على الرابط: https://www.mfa.gov.ir/portal/newsview/662039
60-. «الحوثي وقرصنة السفن.. عبث إيراني في البحر الأحمر»، العين الإخبارية، 3 كانون الثاني/ يناير 2022، على الرابط: https://al-ain.com/article/iranian-houthi-hacking
61-. «الإعلام الإيراني يحتفي بالهجوم على منشآت مدنية في الإمارات»، إرم نيوز، 18 كانون الثاني/ يناير 2022، على الرابط: https://www.eremnews.com/news/world/2363301
62-. Gopalan Sandeep, "UAE stance on Iran nuclear deal offers lessons to West", May 7, 2018, available at: http://www.khaleejtimes.com/editorials-columns/uae-stance-on-iran-nuclear-deal-offers-lessons-to-west.
63-. مركز الإمارات للسياسات، «السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رئيسي: الاتجاهات العامة وأثر الوجوه الجديدة»، 29 آب/ أغسطس 2021، على الرابط: https://2u.pw/eaouq
64-. محمد النجار، «الإمارات وإيران.. تفاصيل الحبل السري»، الجزيرة نت، 24 أيار/ مايو 2018، على الرابط: https://2u.pw/pwZ9L6

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ
Strategic
Research

research.sharqforum.org

/SharqStrategic